# كلمة

## صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل

## رئيس مجلس إدارة

## مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

**بمناسبة:**

**الذكرى الخمسين لإطلاق صحيفة عرب نيوز**

**"الخليج العربي: السلام والتحديات الأمنية"**

**٦ ربيع الثاني ١٤٤٧ هـ**

**٢٨ سبتمبر ٢٠٢٥م**

**الرياض**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،**

أود في البداية أن أعبر عن شكري وامتناني للأستاذ فيصل عباس، رئيس تحرير صحيفة عرب نيوز، ولسعادة السفير ضياء الدين بامَخْرَمَة، سفير جيبوتي وعميد السلك الدبلوماسي المعتمد لدى المملكة، على هذه الدعوة الكريمة للتحدث أمام هذا الجمع الكريم، الذي يحتفل معنا بمناسبة مرور خمسين عامًا على تأسيس صحيفة عرب نيوز.

كما أتقدم في هذه المناسبة إلى صحيفة عرب نيوز والعاملين فيها بخالص التهاني على نجاحهم في تحقيق الرسالة الأساسية التي وضعها المؤسسون.

لقد صدحت هذه الصحيفة الناطقة باللغة الإنجليزية، على مدار الخمسين سنة التي خلت، بصوت المملكة العربية السعودية المعتدل ورسمت صورتها المشرقة. ولولا تفاني جميع العاملين فيها والقائمين عليها لما تكللت مسيرتها الطويلة بالنجاح. إن الاحتفال بهذه المناسبة - العزيزة عليَّ شخصيًّا - يُذكرني ببدايات التفكير في نشر هذه الصحيفة قبل خمسين عامًا، عندما شنّت معظم وسائل الإعلام الغربية، وخاصةً في الولايات المتحدة، في أعقاب حرب رمضان سنة ١٣٩٤هـ (١٩٧٤م) وحظر النفط على الولايات المتحدة، حربًا إعلامية على المملكة بسبب قيادتها لحظر النفط. وكان المرحوم هشام حافظ وأخوه محمد حافظ أول من طرحوا فكرة نشر صحيفة ناطقة باللغة الإنجليزية على المرحوم الشيخ كمال أدهم، الذي كان مستشاراً للملك فيصل رحمه الله، ومديراً لمكتب

الإتصالات الخارجية، التابع للديوان الملكي. وبينما كنا أنا وهشام نعمل في المكتب، تطلب الأمر منا عدة أشهر لكتابة المقترح وعرضه على الملك فيصل. وكان من المقرر أن تُصدِر هذه المطبوعة الوليدة آنذاك شركة تجارية، ما يستلزم استثناءً من قانون المطبوعات المعمول به آنذاك، والذي كان يحصر إصدار الصحف بمجلس إدارة تُعيّنه الحكومة. وكان للصحافي الفلسطيني اللبناني المخضرم جهاد الخازن، الذي عُيِّن مديراً لتحرير الصحيفة، دوراً مهمًّا في توجيه الصحيفة الحديثة آنذاك، إلى جانب رئيس تحريرها الأول السعودي أحمد محمد محمود. وأدرك الملك فيصل رحمه الله أهمية الفكرة ووافق عليها قبل استشهاده في سنة ١٣٩٥هـ (١٩٧٥م). وفي عام ١٣٩٨هـ (١٩٧٨م) صدرت صحيفة الشرق الأوسط الشقيقة لها، وكما يقال: للقصة بقية.

## الأخوات والإخوة

شهدت منطقة الخليج مؤخرًا هجومًا إسرائيليًّا عدائيًّا غادرًا على سيادة دولة قطر، فبينما كانت تتفاوض مع حماس عبر الوسيط القطري استهدفت المبنى الذي كانت تعتقد أن قادة حماس مقيمين فيه بدولة قطر. يُعدُّ هذا الهجوم بمنزلة ناقوس يذكِّر جميع دول الخليج بأن أمنها المشترك مُهدد من جانب دولةٍ منبوذةٍ لا تعير اهتمامًا لأي قانون أو قاعدة تحكم العلاقات الدولية. والمؤسف أن يحدث هذا الهجوم في ظل وجود أكبر قاعدة عسكرية أميركية في العالم بدولة قطر. إن هذا الهجوم يثير التساؤلات حول مصداقية التحالفات وموثوقيتها عندما تأتي التهديدات من إسرائيل، ويُحتِّم على دولنا إعادة النظر في طبيعة تلك

التهديدات وإعادة بناء استراتيجياتها وسياساتها لتحقيق التوازن بشتى الوسائل لمواجهتها، وعدم ترك إسرائيل تعبث على هواها.

**الأخوات والإخوة**

كما تعلمون جميعًا، لقد كانت منطقة الخليج على مر العصور عرضة لتحديات مستمرة بسبب موقعها الاستراتيجي، ومواردها الطبيعية الهائلة وثرواتها، وكينونتها جزءًا من الشرق الأوسط المثقل بالصراعات. فالتنافس والتدخل الإقليمي والدولي حقائق تاريخية، لذلك ستظل التحديات السياسية والأمنية تلوح في الأفق.

وخلال العقود القليلة الماضية، نجحت دول الخليج، المنضوية حاليًا تحت مظلة مجلس التعاون لدول الخليج العربي، في الحفاظ على أمنها واستقرارها عبر الدبلوماسية والتحالفات الدولية والقوة الناعمة واللحمة الوطنية. وتغلبت على تحديات أمنية جسيمة فرضتها الثورة الإيرانية، والحرب العراقية الإيرانية، وغزو الكويت، وغزو العراق، وجميع تداعيات الصراع العربي الإسرائيلي الذي طال أمده. غير أن الحروب الجديدة في الشرق الأوسط، التي نشهدها اليوم في غزة ولبنان وسوريا واليمن والسودان، بالإضافة إلى الصراع حول الملف النووي الإيراني، تُشكّل مجموعة جديدة من التحديات الكبيرة التي تُزعزع استقرار منطقتنا وتُهدد سلامتها الجغرافية ونسيجها الاجتماعي. وفي إطار مواجهة هذه

الأوضاع الإقليمية والدولية المُقلقة، نجحت دولنا الخليجية في السابق، لحسن الحظ، في تجاوز جميع الأزمات، وستنجح، إن شاء الله، في تجاوز هذه الأزمة.

## الأخوات والإخوة

لقد نجحت دول مجلس التعاون الخليجي في بناء أنموذج يحتذى من الدول والمجتمعات المستقرة والسلمية والمزدهرة في منطقة الشرق الأوسط المضطربة. ويكمن سر هذا النجاح، قبل كل شيء، في استقرار أنظمتها السياسية واستقرار عملية توريث الحكم في جميع دول المجلس. إن استمرار هذا الاستقرار السياسي، الذي افتقدته دول أخرى في المنطقة، مكّن قادتها وحكوماتها من التركيز على احتياجات مجتمعاتهم، من خلال توظيف ثرواتها لرفع مستوى معيشة

المواطنين، والحفاظ على النظام والأمن الداخلي. وما كان ذلك ليتحقق لولا الحكمة والاعتدال اللذين اعتمدتهما هذه الدول في إدارة علاقاتها الإقليمية والدولية، وتجنب الصراعات كلما أمكن ذلك.

يهدف قادتنا في هذه المنطقة، من خلال رؤاهم وخططهم التنموية الجديدة، وإصلاحاتهم الاقتصادية، إلى مواصلة السياسات التي من شأنها المحافظة على استقرار الدول والمجتمعات وازدهارها. ولعلكم تشهدون أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ وتلمسون نتائجها في مناحي الحياة كافة على صعيد الدولة والمجتمع. غير أن نجاحنا لن يكتمل من دون بيئة دولية وإقليمية مستقرة وآمنة تسمح لجميع دول المنطقة بالتعاون بحسن نية في المجالات كافة، والتخلي عن السياسات القديمة التي زعزعت استقرار المنطقة لمدة طويلة، وحرمت العديد من الدول من

الاستقرار والازدهار. ولذلك، فإن دول مجلس التعاون الخليجي اليوم في وضع يسمح لها بأداء دورًا بنّاءً في قيادة المنطقة نحو السلام والأمن مع الدول التي تسعى إلى ذات الهدف، وأن تكون صوتًا للحكمة في عالمنا المضطرب. ولكن، مع الأسف، ما تزال العديد من التحديات تُشكّل مخاطر داهمة على مستقبل منطقتنا والعالم، مما يجعل دول مجلس التعاون الخليجي تبحر بسفنها السلام في بحرٍ لجي وهائج.

**الأخوات والإخوة**

إن دول مجلس التعاون الخليجي وبقية دول العالم تمر بمرحلة تحول عالمي، حيث يسود الشك النظام الاقتصادي الدولي، وتتعرض المؤسسات والقوانين

والأعراف الدولية لتهديدات مستمرة وتجاهل من بعض الدول. إن استقطاب السياسة العالمية، والحروب الدائرة في أوروبا والشرق الأوسط، والحروب التجارية، خير شاهد على هذه الحال، التي نتجت عن سياسات وخلافات في العلاقات ما بين القوى العظمى المهيمنة على ما يُفترض أن يكون نظام دولي قائم على القانون. إن السلام والأمن الدوليين النسبيين اللذين «تمتع بهما» العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والتعددية، والاقتصاد العالمي المترابط، والعولمة، وما أنجزه العالم في زمن السلم، جميعها مهددة بسبب حالة الشك هذه.

## الأخوات والإخوة

أعتقد بأنه لا توجد منطقة في العالم تأثرت من حالة الشك العالمي هذه أكثر من منطقة الشرق الأوسط الكبير، ويبقى السؤال مطروحًا: من المسؤول عن استمرار هذا الوضع؟ ومع أن دول المنطقة وقادتها يتحملون المسؤولية، فإن الولايات المتحدة تتحمل الجانب الأكبر من هذه المسؤولية، لأن المنطقة كانت جزءًا من منظومة الأمن الدولي والإقليمي الأميركية خلال العقود الثمانية الماضية. ومنذ حرب رمضان التي انتهت بقيادة الولايات المتحدة الأميركية الواضحة على كل الأشهاد، للجهود الرامية إلى إحلال السلام بين إسرائيل وجيرانها، نرى، مع الأسف، انحدارها من دور الوسيط النزيه إلى دور الحليف القوي لإسرائيل. وبعد غزوها للعراق، الذي يعد دولة عربية كبرى، سلمته لإيران

ولجماعات طائفية وقوى إيديولوجية فاسدة. وقد أدى تعزيز الانطباع حول تراجع الولايات المتحدة الأميركية وتخليها عن المنطقة إلى تفاقم الالتباس حول التزامها بالسلام والأمن الإقليميين وسلامة أمن حلفائها وأصدقائها. وتشهد الشعوب العربية وجميع شعوب العالم سياسة المعايير المزدوجة التي تمارسها الولايات المتحدة في التعاطي مع الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وحرب الإبادة الجماعية الأخيرة التي ترتكبها بحق أهل غزة والضفة الغربية. وبمنأى عن النموذج الغربي المهيمن على الجغرافيا السياسية للمنطقة خلال العقود القليلة الماضية، صار طبيعيًّا أن يعيد حلفاء وأصدقاء الولايات المتحدة في المنطقة التفكير والنظر في مستقبلهم. وفي ظل كل هذه التطورات، واصلت دول مجلس التعاون الخليجي التزامها بإقامة أفضل الشراكات الاستراتيجية مع الولايات

المتحدة، وما زالت تلتزم بهذا التوجه على أمل أن تستأنف الولايات المتحدة دور الوسيط النزيه. ولكي يكون الرئيس ترامب صانع سلام، كما يطمح، عليه تصحيح الأخطاء السابقة التي ارتكبتها الولايات المتحدة تجاه سلام وأمن أصدقائها وحلفائها. ومع ذلك، ستبقى جميع الإنجازات مهددة من دون رفع الظلم عن الشعب الفلسطيني.

## الأخوات والإخوة

إن القضية الفلسطينية هي القضية الأكثر إلحاحًا، فمنذ ما يقرب من ثمانية عقود، يتنقل الشرق الأوسط من حرب إلى أخرى، ومن كارثة إلى أخرى، ومن قرار أممي إلى آخر، وما زال تحقيق العدالة أمرًا بعيد المنال. ويصبح نفاق القوى

العظمى التي تترأس النظام العالمي و"طليعة" مبادئه الأساسية جليًّا عندما يتعلق الأمر بقضايا الشرق الأوسط. إن القضية الفلسطينية كانت وستبقى المصدر الرئيسي لتهديد السلام والأمن الإقليميين. ويكمن الإخفاق الدولي في هذا الصدد وراء دوامة الحروب التي تندلع بين الفينة والأخرى، التي كان آخرها الحرب الإسرائيلية على غزة والضفه الغربية، وآثارها المدمرة الطويلة الأمد شاهد على ذلك. ويعود تقاعس مجلس الأمن الدولي عن وقف القتل والمجازر الجماعية في غزة والضفه الغربية إلى الاستخدام غير المسؤول لحق النقض (الفيتو). وتُعدّ إساءة استخدام حق النقض (الفيتو) نمطًا سائدًا لدى جميع الدول التي تمتلك حق النقض، عندما يتعلق الأمر بقضايا السلام والأمن في الشرق الأوسط.

لقد قُدِّمت مقترحات ومبادرات إقليمية ودولية عديدة لحل هذا الصراع الطويل، ورحّبت الدول العربية بمسيرة السلام التي انطلقت في مدريد عام ١٩٩١، على أمل حل هذا الصراع وفق المعايير الدولية وقرارات الأمم المتحدة. غير أن إسرائيل عرقلت جميع تلك المبادرات، وهي وحدها من يتحمل مسؤولية تعطيلها.

سيظل استمرار هذا الصراع مصدر تهديد لأمن واستقرار المنطقة، وكان هجوم حماس على إسرائيل في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣م (٢٢ ربيع الأول ١٤٤٥هـ) دليلاً واضحًا على إخفاق المجتمع الدولي مَجَازاً في تسوية هذه القضية العادلة.

تلتزم المملكة العربية السعودية بإيجاد حل عادل وسلمي لهذا الصراع، وهذا ليس بجديد، فقد دعمت المملكة جميع المبادرات الدولية وقرارات مجلس الأمن

الدولي الرامية إلى حل هذه القضية سلميًا، كما كانت المملكة العربية السعودية صاحبة الفضل في إطلاق مبادرتين إقليميتين رئيسيتين للسلام، هما خطة الملك فهد للسلام ذي النقاط الثماني لعام ١٩٨١م، ومبادرة الملك عبد الله العربية للسلام لعام ٢٠٠٢م. وقد تبنت جميع الدول العربية هاتين المبادرتين وعُرضتا على العالم، غير أن إسرائيل تعمدت تجاهل أهميتهما، وتعلن اليوم صراحةً بأنها لن تسمح بقيام دولة فلسطينية.

وفي الختام، لا تزال المملكة العربية السعودية تؤمن بجدوى مبادرة السلام العربية، باعتبارها المبادرة الأكثر عدلاً من بين جميع المبادرات التي قدمتها جميع الأطراف الأخرى حتى الآن. ومع ذلك، ستواصل المملكة دعم أي مبادرة تُفضي إلى حل عادل يقبل به الفلسطينيون. ومن بين المغالطات الكثيرة التي تواجهها المملكة

العربية السعودية وفرنسا وجميع الدول التي اعترفت بدولة فلسطين، أن هذا الاعتراف يعد مكافأة لحماس. يا له من ادعاء كاذب وخبيث يهدف إلى حرمان الشعب الفلسطيني من حقه، غير القابل للإنكار، في دولته! إن الاحتلال الإسرائيلي المتواصل منذ سنوات لفلسطين، وحرمان الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير، هو الذي يعد مكافأة لحماس وغيرها من الجماعات المشابهة. فلولا الاحتلال لما كانت هناك مقاومة، وعلى المسؤولين الأميركيين التوقف عن ترديد مثل هذه المغالطات.

**شكرًا لكم.**